



بيان

الصادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي باسم الاتحاد

يطلب الأسرة الدولية في (يوم الأرض)، بتجريم ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تستبيح فلسطين
أرضاً وشعباً ومقدسات

إن الاتحاد البرلماني العربي، إذ يلاحظ أن فكر المهيمنة والتعنت لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي هو جزء لا يتجزأ من المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يسعى دائماً لاستباحة الأرض الفلسطينية، وسلبها وتغيير شعبها المقاوم والتكميل به، وحصره في أقل مساحة ممكنة،

وإذ يلاحظ أيضاً أن المناورات السياسية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة في القدس، بما فيها المؤامرة على الحرم القدسي الشريف ومحظوظ الطنطور، تهدف به حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بضميه للمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، واستبعاد الأحياء الفلسطينية بوقاحة غير مسبوقة بحكم سياسة الأمر الواقع،

وإذ يعي تماماً أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تستفيد من تجاهل إدارة ترامب للقانون الدولي، والإجماع الدولي فيما يتعلق بالقدس، وفلسطين بشكل عام،

وإذ يستذكر أن حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة هي حكومات فاشية، لم تعمل يوماً على إيقاف بناء المستوطنات في الضفة الغربية، التي نزح منها آلاف الفلسطينيين بعد سرقة أراضيهم ونهب ممتلكاتهم،

وإذ يدرك أن حلم سلطات الاحتلال الإسرائيلي التوسيعى من النهر إلى البحر هو حلم شيطانى، هدفه استباحة البشر والشجر والحجر،

وإذ يجدد دعمه الراسخ لكفاح الشعب الفلسطينى، وصموده الأسطوري في وجه آلة القتل التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي لم تتوقف يوماً عن قتل الفلسطينيين، والتكميل بهم شيئاً وشياباً، رجالاً وأطفالاً ونساء،

فإن الاتحاد:

- يدين سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تواصل تبني سياسة منهجة لتدمير حل الدولتين، وإفشال فرص السلام عبر إمعانها بالنشاط الاستيطانى وسرقة الأرضى، رغم الإدانات الدولية المتكررة وآخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334، الذى أكد على عدم شرعية المستوطنات وعدم اعتراف القانون الدولي بها،

الرئيس



- ويؤكد على أن محاكم سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، خصوصاً قرار محكمة العدل الدولية عام 2004، التي أكدت أنه لا يجوز تغيير المعلم الديمغرافية لمدينة القدس،
- ويندد بقرار محكمة سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مصلى باب الرحمة، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك، وهو اعتداء مرفوض على حق مليار وسبعمائة مليون مسلم،
- ويستنكر الإعلان السابق للرئيس الأمريكي ترامب، بخصوص نقل سفارته بلاده إلى القدس في السادس من كانون الأول / ديسمبر 2017، والتنديد بتصرّفات رئيسة الوزراء الرومانية، التي تعزم نقل سفارتها بلادها إلى القدس أسوة بأمريكا،
- ويؤكد مجدداً على أن حق العودة هو جزء لا يتجزأ من حقوق الشعب الفلسطيني، التي أقرّها الأسرة الدولية وكفلتها المواثيق الدولية،
- كما يؤكد على أن دول العالم وشعوبه المحبة للسلام، والمؤمنة بقضايا العدل والحرية تحبّي يوم الأرض تضامناً مع شعب فلسطين، ودعاً لكافحه وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وترفض جميع أشكال الاضطهاد، والتنكيل، والقمع الوحشي للمتظاهرين المسلمين المطالبين بحقوقهم العادلة، ناهيك عن حملات الاعتقال التي طالت المئات من المواطنين، ومثلي هيئات حقوق الإنسان الفلسطينية والصحفيين وغيرهم.
- ويذكر دائماً وأبداً أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، شاء من شاء وأبى من أبى، وأن لا سلام ولا استقرار في المنطقة دون حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ذلك الحل الذي يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هُجروا منها، والتعويض عليهم عما لحق بهم من خسائر طبقاً لقرار الأمم المتحدة 194 الخاص بحق العودة.

عن الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 27 آذار / مارس 2019

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية

